

الفصل الثامن

الموساد

فكرة ... تتحول إلى واقع

obeikandi.com

يبدأ تاريخ الموساد عام ١٨٩٧ في بال بسويسرا، سعياً لتحويل الأقلية اليهودية التي كانت قائمة في فلسطين إلى أغلبية، وذلك عن طريق تهجير يهود أوروبا بطرق شرعية أو غير شرعية ليصبح هناك "شعب يهودي في فلسطين وتحويل هذا الشعب اليهودي إلى مالك للأرض التي لم يكن يملك منها أكثر من اثنين في المائة عام ١٩١٧ أي حتى صدور وعد بلفور".

ففي عام ١٩٠١ أنشأ المؤتمر الصهيوني الخامس صندوقاً خاصاً يحمل اسم (صندوق إسرائيل الأزلي) لشراء الأراضي من ملاكها العرب وتحويلها إلى أراض مملوكة للشعب اليهودي (ملكية أزلية) غير قابلة للانتزاع تحت أي ظرف في المستقبل، وبالفعل تمكن الصندوق من الإستحواذ على الأراضي الفلسطينية بوسائل التهريب والمذابح حتى استطاع في عام ١٩٤٧ - عام صدور التقسيم - أن يضع يده على ما يعادل ٦٪ من مجموع مساحة الأرض الفلسطينية، وقد اصدرت إسرائيل قانوناً في ١٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨ يبيح لوزير زراعتها أن يضع يده على الأراضي الزراعية العربية (المهجورة) أي التي تحول أصحابها إلى لاجئين وتوزيعها على من يختاره من المزارعين اليهود، وفي ١٢ ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٤٨ صدر قانون آخر يبيح وضع اليد على الأملاك العربية (المهجورة) في المدن، وبذلك انتقل ٤٠ ألفاً آخرين للإقامة في بيوت الفلسطينيين في يافا. وفي نهاية عام ١٩٤٩ كانت جميع بيوت الفلسطينيين الشاغرة قد أصبح سكانها نزلاء جدداً من اليهود بالإضافة إلى الاستيلاء على البيوت والمخازن والمستودعات ووسائل النقل والمصانع والورش والفنادق والمطاعم والمقاهي ودور السينما. وفي الكتاب الأبيض أنه في الوقت الذي تدفق فيه على فلسطين ٢٥٠ ألف مهاجر يهودي إضافي عام ١٩٤٩ ارتفع عدد النازحين من الفلسطينيين الي ٩٠٠ الف منهم ٤٨٥ ألفاً نزحوا إلى الأردن و١٢٨ ألفاً نزحوا إلى لبنان و٨٣ ألفاً إلى سورية فضلاً عن ٢٠٠ ألف نزحوا من مدنهم وقراهم الأصلية إلى قطاع غزة، وفي المقابل تضاعفت هجرة اليهود إلى فلسطين بعد أن اصدرت إسرائيل قانون العودة في يوليو (تموز) ١٩٥٠.

إن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تبنت أهدافاً وأغراضاً تفوق قدرة دولة صغيرة مثل إسرائيل، وكانت هذه العناصر بمثابة عيون وآذان لها سواء في الخارج أو الداخل، إلى جانب ذلك فقد أصبحت أجهزة الاستخبارات ذراع السلطة السري الذي يستطيع أن ينفذ أية مهمة تهدف إلى مصلحة الشعب اليهودي وأمنه وسياسة الحكومة، وأصبح جهاز البوليس السري، أداة لإثارة الانقلابات ولأعمال العنف وللتدخل السري في شؤون الدول لاسيما العربية.

ففي عام ١٩٢٠ أنشأت الوكالة اليهودية فروعاً لها في القدس ولندن ونيويورك وجنيف وباريس وبرلين والقاهرة، وتولى المكتب السياسي فيها الكولونيل (كيس) الذي قام ببناء منظومة الجاسوسية اليهودية العالمية. واستغل حماس اليهود لإنشاء الوطن القومي فوجد منهم أعداداً كبيرة في فلسطين وغيرها وراحت فروع شبكاته تتستر وراء هيئات ومسميات مختلفة، أشهرها نوادي (الكابي) وهي نواد رياضية بعيدة عن الشبهة، وكان الاسم الرسمي لهذه المنظومة هو (الهاجانا).

وَضُمَّتْ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ

- قسم وحدات (الهاجانا) العسكرية للقتال، الذي تحول فيما بعد إلى (جيش الدفاع).
- قسم وحدات (البالمخ) لأعمال التخريب والكوماندوز.
- قسم وحدات شاي أي خدمات المخابرات.

وتولى بن جوريون منصب رئيس الوكالة اليهودية، وقد قام بتوزيع أعمال المخابرات والتجسس على عدة أقسام:

- القسم العربي برئاسة مؤشر شاريه وكان يختص بجمع المعلومات عن العرب.
- القسم السياسي برئاسة روبين شيلوح.
- القسم العسكري برئاسة ايسير بعيري.

جهاز الموساد أنشئ عام ١٩٣٧ عقب الإنتهاء من المؤتمر المشترك لقيادة حركة العمال الإشتراكيين وقيادة الهاجانا واطلق عليه حينئذ (موساد ليلياه بيت)، أي منظمة الهجرة الثانية، وتم تدشين أول مركز فعلي لقيادة الموساد في جنيف ثم انتقل إلى اسطنبول، وبعد قيام الدولة العبرية قرر بن جوريون رئيس الوزراء إعادة تنظيم أجهزة الأمن، وقد حصل الموساد على استقلاله الذاتي ليقف على قمة أجهزة المخابرات والخطف والاختيالات والفضائح.

ويتناول الجزء الأول بعض عمليات الخطف التي قام بها الموساد في حق العرب وآخرين، ومنها إختطاف أشخاص وسفن وطائرات، إضافة إلى سرقات بأساليب النصب والتحايل ومن أشهر قضايا الإختطاف التي يذكرها الكتاب قضية خطف المناضل المغربي المهدي بن بركة وقتله في باريس والتي ظهر تورط أكثر من ٢٥ شخصاً فيها بينهم بعض ضباط المخابرات الفرنسية ومسؤولون مغربيون، وأدين فيها المغربيان العقيد أحمد الدليمي والجنرال محمد أوفقي الذي ذهب سرا إلى إسرائيل لإبداء رغبته للموساد في تصفية زعيم المعارضة (بن بركة) الذي يقيم بسويسرا لإزاحة الملك من الحرج الدولي الذي يواجهه بسبب تصريحات بن بركة، وهو ما رحبت به الموساد على الفور.

وعملية إختطاف عبد الله أوجلان زعيم الحزب الكردي من كينيا والتي تمت بالتعاون مع الأتراك.. وفي حين انكرت إسرائيل علاقتها بحادث الإختطاف، اعترف وزير العدل اليوناني (اي فان نجيلوس يانوبولوس) بخرق جهاز الموساد للمخبرات اليونانية.

ومن عمليات الاختطاف الأخرى خطف الطائرة الميج ٢١ العراقية والميج ٢٣ السورية والميج ٢٩ البولندية وزورق الصواريخ من فرنسا وسرقة تصميمات الطائرة ميراج ٣ في فرنسا وسرقة الصاروخ اكسوسيت من تشيلي.

ويتناول الجزء الثاني بعض عمليات الاختيالات التي قام بها جهاز الموساد ضد الأشخاص، مشيراً إلى أنه إذا كانت المذابح عند زعماء إسرائيل أهم وسائل تفريغ فلسطين من سكانها قبل ١٩٤٨، فإن الاختيالات السياسي للشخصيات الفلسطينية وسيلة لا تقل أهمية.

وتجدر الإشارة إلى أن المخابرات الإسرائيلية استخدمت كل أساليب الاغتيال للتخلص من الرموز والثوار العرب، وكان لكل هدف مطلوب تصفيته أسلوب معين، بداية من المسدسات مروراً بالقنابل التي تتفجر آلياً عند تشغيل السيارة والقنابل الموقوتة وإنهاء بالتفجير عن بعد بالريموت كونترول والطائرات بدون طيار (كما حدث في عملية اغتيال أمين عام حزب الله السيد عباس الموسوي عام ١٩٩٢)، وقنابل الطرود والرسائل البريدية والخطف ثم القتل (كما في حالة داني سكيل) والقتل في ظروف غامضة (كما حدث لعالم الذرة المصري يحيى المشد وللطياري العراقي محمد زغلوب).

وقام الموساد بعمليات اغتيال استخدم فيها مسدس البرتا في العديد من عملياته أشهرها حادث اغتيال الدكتور إسماعيل راجي الفاروقي الفلسطيني المقيم بأمريكا في ٢٧ مايو (أيار) ١٩٨٦ عندما طرقت بابه بعض الأشخاص وقتلوه وزوجته. واستخدم السلاح نفسه في اغتيال وائل زعيتر ممثل منظمة التحرير في إيطاليا في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٧٢ بروما وأيضا سعيد الحمامي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن في ٤ فبراير ١٩٧٨، وكذلك عز الدين القسام ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بمكتبه في باريس في أغسطس (آب) ١٩٧٨.

وبطريقة القنبلة الموقوتة، اغتال الموساد المخرج الجزائري محمد بوضياء رجل منظمة ايلول الأسود في باريس، وأيضا الكاتب الفلسطيني غسان كنفاني، وماجد أبو شرار الذي لبي دعوة لإلقاء كلمة في المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في روما، في أكتوبر ١٩٨١ وعند عودته إلى الفندق كان رجال الموساد قد انتهوا من زرع القنبلة أسفل سريره، وبمجرد أن ألقى جسده المرهق على السرير حدث وميض هائل أعقبه انفجار سريع.

أما أشهر من اغتالهم الموساد بطريقة التفجير عن بعد، فهم علي حسن سلامة وعبد العزيز الرنتيسي والشيخ أحمد ياسين.

تاريخ سياسة الاغتيالات للموساد

شكلت سياسة الاغتيالات "الاسرائيلية" التي طالت كافة أعداء الدولة العبرية معلماً بارزاً من معالم الارهاب "الإسرائيلي" وبصورة تجاوزت معها السياسة المذكورة الخطوط الحمراء، بل يمكن القول أن إسرائيل تجاوزت كافة الأصول والأعراف والقواعد القانونية الدولية و الإنسانية ولم يشكل زمن الإنتفاضة الراهنة زمناً استثنائياً على مستوى الممارسة الارهابية "الاسرائيلية" بحق العرب عامة أو الفلسطينيين بوجه خاص، فسياسة الاغتيالات التي اتخذها الإسرائيليون لملاحقة الحركات الجهادية والنضالية صاغت نمطاً إسرائيلياً تقليدياً تجاوز الأعراف الدولية والإنسانية كافة، وبصورة قد لا تُحيد عن جادة الصواب، إذا ما قيل إن "إسرائيل" كانت سباقة في اللجوء إلى هذا النوع من العمليات السرية والعلنية حيث تمركزت أهدافها على قاعدة مزدوجة الرأس:

١- التأكيد على تفوقها الاستخباري.

٢- إرهاب الجانب العربي.

وإذ تجاوزت الممارسات "الإسرائيلية" على هذا المستوى الجانب الفلسطيني، لتطول الجوانب العربية، بل والدولية أيضاً، فإن سياسة الإرهاب والتصفيات تلك تشعبت بين القتل الجائر واستعمال الطرود المتفجرة والسيارات المفخخة، وكذلك الطائرات والمواد السامة والهواتف النقالة.

و بالتالي فإن الاغتيالات تُعتبر أسلوباً تقليدياً في السياسة الإسرائيلية. في بعض الأحيان تتبنى إسرائيل العملية علناً، كما حدث عندما اغتالت قائد حزب الله السابق، عباس موسوي، في سنة ١٩٩٢، أو تنفي بشكل قاطع، كما فعلت عندما اغتالت القائد الفلسطيني محمود الهمشري في باريس سنة ١٩٧٢، أو تنفي بطرق مواربة لا تعطي فيها نفياً قاطعاً وحازماً، مثلما فعلت بعد اغتيال القائد الفلسطيني الثاني بعد ياسر عرفات، خليل الوزير (أبو جهاد) سنة ١٩٨٩.

وفي أروقة الحكم العليا تُعرف عمليات الاغتيال باسم رمزي هو «إزاحة ديجيتالية». فعندما يتلقى رئيس الحكومة أو وزير الدفاع أو رئيس أركان الجيش أو رؤساء أجهزة المخابرات الأساسية («الشاباك») وهي المخابرات العامة، و«الموساد»، وهي المخابرات الخارجية، و«أمان»، وهي المخابرات العسكرية)، بلاغاً بعنوان «إزاحة ديجيتالية»، فإنهم يفهمون أن الحديث يجري عن عملية اغتيال كبيرة يجب أن تتم بأقصى السرعة، ربما خلال ثلاث دقائق أو تسع دقائق، وأن على كل منهم أن يترك كل أشغاله، ويستمع إلى التفاصيل ويعطي القرار. والمنظم لهذه الاتصالات، هو أكبر حامل لأسرار الدولة العبرية، وهو عادة ما يكون السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، وصاحب القرار الأخير يكون عادة رئيس الوزراء، لكنه يأخذ في الاعتبار توصية وزير الدفاع. وتقررت ونفذت مئات عمليات الاغتيال عبر التاريخ الإسرائيلي، وليس فقط قبل قيام إسرائيل، عندما كانت قواتها العسكرية عبارة عن تنظيمات عسكرية، تعمل بطريقة العصابات، بل تواصلت هذه العمليات أيضاً بعدما صارت إسرائيل دولة ذات سيادة معترف بها كعضو منظم في الأمم المتحدة. ولكن ليس كل رؤساء الحكومات الإسرائيلية أيدوا هذه الاغتيالات. بل أن ليفي اشكول (رئيس الحكومة في الفترة ٦٣ - ١٩٦٩)، رفض بإصرار الخطط التي قدمها له مثير عميت، رئيس «الموساد»، لاغتيال رئيس حركة فتح، ياسر عرفات في الستينات، وأبرز هذه الخطط اغتيال عرفات في سورية بطريقة شبيهة جداً بطريقة اغتيال عماد مغنية، بواسطة تفجير سيارة مفخخة بالقرب منه. بينما رئيسة الحكومة التي خلفته، غولدا مثير، وافقت على بعض العمليات ورفضت بعضها. ومن أهم العمليات التي وافقت عليها، عملية اغتيال ياسر عرفات، في مطلع سنة ١٩٧٤، عندما قام بزيارة النبطية في الجنوب اللبناني، لكن العملية فشلت، بسبب تراكم الغيوم في السماء ومحدودية الرؤيا. وعادت الطائرات من دون أن تلقي طن المتفجرات. في البداية كانت عمليات الاغتيال ذات أثر بالغ، واعتبرت حدثاً كبيراً وخطيراً تهتز له المنطقة، مثل اغتيال أبو جهاد. ولكن في السنوات الأخيرة كثرت عمليات الاغتيال الإسرائيلية ضد مسؤولين فلسطينيين، وأصبحت شبه يومية. وبات الحدث كبيراً بمقدار مسؤولية من يتم اغتياله.

وفي سياق تتبع سياسة التصفيات والاختيالات "الإسرائيلية" قد يكون من الأهمية الرجوع إلى عقد الإربعينيات إلى المرحلة السابقة على إقامة "إسرائيل" آنذاك، تم إنشاء ما يسمى "مقاتلو الحرية" (ليتحي)، وكانت أبرز عملياتهم اغتيال الوسيط الدولي السويدي الجنسية، فولكا برندوت.

وفي الأربعينيات أيضاً، لجأ "الإسرائيليون" إلى أسلوب الطرود المفخخة، التي كانوا يرسلونها إلى شخصيات عربية وفلسطينية بغرض تصفيتهم أو إعاقتها جسدياً، ولكن أسلوب الطرود المفخخة استخدمه "الإسرائيليون" أيضاً لاغتيال بعض الضباط والجنود الإنجليز في مصر، وقد قُتل العشرات من الإنجليز بهذا الأسلوب، وفي الواقع شهدت سنوات الأربعينيات اعتقال العديد من اليهود الذين نفذوا مثل هذه العمليات ومنهم إيلياهو حكيم، وإيلياهو بيت شوي، اللذين أُعدموا شنقاً في العاصمة المصرية، بعدما ثبت تورطهما في مقتل اللورد موين.

واغتيال الدكتورة سميرة موسى المصرية في حادث سيارة مفتعل في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة ١٩٥١ واشتهرت الدكتورة بأنها صاحبة اطروحة لدراسة استخدام المواد المشعة في جامعة أوكرديج.

وفي عام ١٩٥٦، أقدم الموساد "الإسرائيلي" على اغتيال الضابط المصري مصطفى حافظ من خلال طرد مفخخ انفجر بين يديه في مدينة غزة.. واستناداً إلى رواية العدو "الإسرائيلي" فإن مصطفى حافظ كان مسؤولاً عن عمليات التجسس داخل "إسرائيل"، وأعلن جهاز "أمان" مسؤوليته عن ذلك. وفي هذا العام أيضاً تم أيضاً اغتيال الضابط المصري صلاح مصطفى الذي كان يعمل ملحقاً عسكرياً بالسفارة المصرية بالأردن عندما انفجر فيه طرد بريدي وهو يمارس مهام عمله بعمان وفي العام ١٩٦٣ وعندما كان اسحاق شامير رئيس الذراع العسكرية لما يسمى "مقاتلو الحرية" أرسل طروداً مفخخة إلى شخصيات ألمانية اعتبرتها "إسرائيل" قد ساعدت مصر في برنامجها الصاروخي، وقُتل العديد من الألمان في العمليات المذكورة.

و ننتقل إلى السبعينيات من القرن الماضي والتي تعد إحدى أهم المحطات في سياسة الاغتيالات والتصفيات "الإسرائيلية"، ففي مايو (أيار) ١٩٧٢، أقدمت إسرائيل على اغتيال الكاتب غسان كنفاني، رئيس تحرير مجلة «الهدف» الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بدعوى الرد على قيام الجبهة بخطف طائرة سايينا إلى مطار اللد. ولم تعترف إسرائيل رسمياً بهذه الجريمة حتى يومنا هذا، مع أن العديد من الكتب الإسرائيلية تحدثت عنها صراحة.

كما ذهبت الأجهزة الاستخباراتية "الإسرائيلية" إلى مطاردة الفلسطينيين في العواصم الأوروبية كافة، ولم تتوقف عمليات الاغتيال إلا بعد انكشاف أمر إحداها في العاصمة النرويجية "أوسلو" عندما قُتل عامل جزائري في مطعم وكان المقصود من العملية المسؤول الفلسطيني الكبير أبو حسن سلامة مسئول جهاز الـ١٧.

وقد اعتقلت السلطات النرويجية آنذاك، عميل الموساد اربيل الذي كان أحد أفراد الفريق المنفذ للهجوم، وبعد ذلك اعتقلت السلطات النرويجية خمسة آخرين من بينهم "ابراهيم جمار" وهو من كبار قسم العمليات الخارجية في الموساد.

ووفقاً للمعلومات التي سريتها السلطات النرويجية بعد اعتقال دان اربيل، فإن الـ"موساد" كان مسؤولاً عن عشرات عمليات التفجير والاغتيالات التي حدثت في أوروبا في تلك الفترة، بعض هذه العمليات أعلن الـ"موساد" عنها صراحة والبعض الآخر بقى في ظل الكتمان، كما كشفت التحقيقات النرويجية أن الشخص الذي وقف على رأس طاقم الاغتيالات في أوروبا، هو مايك هراري، الذي كان يعمل تحت الأمر المباشر لرئيس الـ"موساد" تسفي زمير، وكان يشرف لحظة الهجوم على المطعم النرويجي، للتأكد من مقتل أبو حسن سلامة، ومن بين عملاء الـ"موساد" الذين اعترفوا بالضلوع في عمليات الاغتيال باروخ كوهين الذي قُتل في مدريد في العام ١٩٧٣ و"تدوك اونير" الذي تعرض لإطلاق نار في العاصمة البلجيكية بروكسل في العام نفسه.

وفي مقابلة نادرة جاء على لسان رئيس جهاز "آمان" السابق اللواء اهارون ياريف أن كبار القادة السياسيين في تل أبيب ابتعدوا عن الاعتراف عن العديد من العمليات التي

كان الـ"موساد" ينفذها في أوروبا أو في قارات أخرى في العالم، وفي هذه المقابلة التي أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية في العام ١٩٩٣ أكد ياريف، أنه كان يتلقى أوامره مباشرة في سنوات السبعينات الأولى من رئاسة الوزراء آنذاك جولدا مائير، التي أعطت أوامرها الجائرة بملاحقة واغتيال قادة فصائل المقاومة الفلسطينية أينما وجدوا، وحسب ياريف، فإن الشخصيات الفلسطينية المستهدفة كانت منتقاة بدقة وأبوح لـ"الموساد" استعمال الأساليب التي يراها مناسبة.

و في عام ١٩٧٢ اغتال الـ"موساد" القائد الفلسطيني غسان كنفاني أحد أهم القياديين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي عام ١٩٧٣ نفذت قوة كوماندوز "إسرائيلية" عملية اغتيال ثلاثة قادة فلسطينيين هم: أبو يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر. وقد جاء على لسان العقيد الإحتياطي في الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي موكي عملية التصفية بالقول: إن أيهود باراك رئيس الوزراء السابق كان قائد العملية وبنتر نفسه قاد مجموعة من أربعة أشخاص، هؤلاء اقتحموا شقة أبو يوسف النجار الذي كان نائباً لياسر عرفات واطلقوا النار عليه وقتلت زوجته معه، المجموعة الأخرى من فرقة الكومندوز قتلت كمال عدوان ضابط العمليات في م.ت.ف والمجموعة الثالثة قتلت كمال ناصر المتحدث آنذاك باسم منظمة التحرير الفلسطينية، واستناداً إلى أقوال بنتر فإن رئيس الأركان السابق ديفيد اليغازر، ورئيس الاستخبارات العسكرية ايلي زعيرا كانا أشرفا على وضع خطة التصفية للقياديين الفلسطينيين الثلاثة وكانت آخر الكلمات التي قالها هؤلاء لمنفذي العملية: "اقتلوا الأشرار".

وفي عام ١٩٧٣ وتحديداً في يوليو، اغتال الـ"موساد" المسئول الفلسطيني في حركة فتح محمد بوديا من خلال تفجير سيارته التي كان أهم قيادتها. وفي ديسمبر من عام ١٩٧٥ اغتال الـ"موساد" محمود الهمشري مؤسس قوة الـ١٧ الفلسطينية. العملية جرت في باريس من خلال عبوة متفجرة وضعت في هاتف بيته. وفي فبراير من عام ١٩٧٩ استطاع الـ"موساد" اغتيال أبو حسن سلامة، قائد قوة الـ"١٧" في بيروت، وعملية الاغتيال تمت بتفجير عبوة متفجرة بالقرب من سيارته عبر جهاز لاسلكي.

واستمراراً في سياسة القتل والتصفية اغتالت وحدة كوماندوز المستول الفلسطيني أبو جهاد في أبريل من عام ١٩٨٨ وذلك في العاصمة التونسية، وقد أطلق المهاجمون ٧٠ رصاصة على أبو جهاد للتأكد من مصرعه. وفي أغسطس ١٩٨٩ أقدمت "إسرائيل" على خطف الشيخ عبد الكريم عبيد من بلدته جبشيت في جنوب لبنان.

وفي مارس من عام ١٩٩٠ اغتال الـ"موساد" العالم الكندي جارد بول، في شقته في بروكسل بحجة التعاون مع العراق في تطوير المدفع العملاق العراقي. وفي فبراير من عام ١٩٩٢ اغتالت طائرات الأباتشي "الإسرائيلية" الأمين العام لحزب الله السيد عباس الموسوي مع زوجته وابنه. وفي أبريل ١٩٩٤ خطفت مجموعة كوماندوز إسرائيلية المستول في "المقاومة المؤمنة" الحاج مصطفى الديراني، من بلدته قصرنبا في البقاع اللبناني.

وفي أكتوبر من عام ١٩٩٥ اغتال الـ"موساد" "الإسرائيلي" أمين عام حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الدكتور فتحى الشقاقي في مالطا لدى عودته من زيارة لليبيا، وقد نفذت عملية الاغتيال عبر عميل "إسرائيلي" كان يستقل دراجة نارية، وأطلق عميل الـ"موساد" النار على رأس الشقاقي فيما كان عميل آخر يقود الدراجة ذاتها.

وفي يناير من عام ١٩٩٦ اغتالت "إسرائيل" القائد الفلسطيني في حركة "حماس" يحيى عياش في منطقة غزة وتم وضع مادة متفجرة في هاتفه النقال، وأكدت وكالات أنباء أجنبية آنذاك أن جهاز الـ"شبابك" يتحمل مسؤولية العملية تلك. وفي سبتمبر ١٩٩٨، حاول الـ"موساد" اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، اعتماداً على مادة سامة أدخلت في جسمه، إلا أن هذه العملية فشلت وتم اعتقال المنفذين في الأردن.

و في بداية العقد الحالي أقدمت إسرائيل على اغتيال العديد من رموز المقاومة الفلسطينية والتي تزايدت مع استمرار الإنتفاضة حيث تعددت الاغتيالات والتصفيات الجسدية و التي كان أبرزها:

- إبراهيم بني عودة.. قائد في كتائب عز الدين القسام في الضفة الغربية، اغتيل بتفجير سيارته بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٠.
- ثابت ثابت: أمين سر حركة فتح في طولكرم، اغتيل بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٠.
- جمال منصور : عضو القيادة السياسية لحركة حماس بالضفة الغربية، وأحد مبعدي مرج الزهور في العام ١٩٩٢ ، سجن لسنوات عديدة في السجون الصهيونية ومعتقلات السلطة الفلسطينية. اغتيل بتاريخ ٣١/٧/٢٠٠١ عندما استهدفته الطائرات الصهيونية عندما كان في أحد المراكز الصحفية.
- جمال سليم: عضو القيادة السياسية لحركة حماس في الضفة الغربية، ومن المؤسسين لرابطة علماء فلسطين وأمين سرها، وترأس لجنة التنسيق الفصائي. اغتيل بتاريخ ٣١/٧/٢٠٠١ وكان برفقة الشيخ جمال منصور.
- أبو علي مصطفى: الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكان من المشاركين البارزين في حركة القوميين العرب في الخمسينيات والستينيات، اغتيل في مكتبه برام الله بصاروخين من طائرات الأباتشي يوم ٢٧/٨/٢٠٠١.
- محمود أبو هنود: قائد بارز في كتائب عز الدين القسام في الضفة الغربية، تعرض لمحاولة اغتيال أولى في ٢٦/٨/٢٠٠٠ في قرية (عصيرة) قرب نابلس واستطاع خلالها قتل ثلاثة جنود صهاينة. اغتيل بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠١ بواسطة الطائرات الصهيونية.
- يوسف السوركجي: قائد كتائب عز الدين القسام في الضفة الغربية، كان إماماً وخطيباً في العديد من مساجد نابلس، استشهد بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٢ حين أقدمت وحدة صهيونية خاصة على اقتحام إحدى الشقق في نابلس واغتالته مع عدد من إخوانه.
- صلاح شحادة: القائد العام لكتائب عز الدين القسام في قطاع غزة، اعتقلته سلطات الاحتلال لأول مرة في العام ١٩٨٤ بتهمة نشاطه المعادي للإحتلال، ثم أفرجت عنه في العام ١٩٨٦، قبل أن تعاود اعتقاله في العام ١٩٨٩ والذي استمر

إلى العام ٢٠٠٠. وفي ٢٢/٧/٢٠٠٢ كان القائد صلاح شحادة على موعد مع الشهادة حين أطلقت طائرة صهيونية من نوع (أف ١٦) قنبلة تزن طناً أدت إلى استشهاده إضافة إلى ١٥ فلسطينياً آخرين.

- حمد ضيف: قائد كتائب عز الدين القسام، ينجو من محاولة لاغتياله بتاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٢ وذلك بقصف سيارة كان يستقلها في غزة. وأدت المحاولة إلى إصابة القائد ضيف.

- نضال فرحات: مهندس صواريخ القسام، اغتيل بتاريخ ١٦/٢/٢٠٠٣ بتفجير طائرة مفخخة.

- إبراهيم المقادمة: أحد أبرز قادة ومفكري حركة حماس، له العديد من الدراسات والكتب، لقبته الصحف الصهيونية بنووي حماس، اعتقل عدة مرات في السجون الصهيونية ومعتقلات السلطة، وفي ٨/٣/٢٠٠٣ أطلقت طائرتان صهيونيتان من نوع (أباتشي) خمسة صواريخ باتجاه سيارة المقادمة مما أدى إلى استشهاده مع ثلاثة من مرافقيه.

- إسماعيل هنية: عضو القيادة السياسية لحماس، حاول العدو الصهيوني اغتياله في ٦/٩/٢٠٠٣ عندما كان برفقة الشيخ أحمد ياسين، وذلك بقصف جوي نجيا منه بأعجوبة.

- محمود الزهار: قيادي بارز في حركة حماس، جرت محاولة لاغتياله في ١٠/٩/٢٠٠٣ بقصف جوي على منزله أدى إلى إصابة الدكتور محمود الزهار واستشهاد ابنه خالد.

- الإمام أحمد ياسين: مؤسس حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وأحد أبرز وجوه الصحوة الإسلامية، أسس المجمع الإسلامي في السبعينيات، واعتقل عدة مرات بسبب نشاطه الإسلامي والجهادي، اغتيل بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٤ بواسطة الطائرات الصهيونية.

- عبد العزيز الرنتيسي: داعية ومجاهد معروف، وأحد مؤسسي حركة حماس، لقب بصقر فلسطين، وكان الناطق الرسمي باسم مبعدي مرج الزهور، تسلّم قيادة حماس في غزة بعد استشهاد الشيخ ياسين. اغتيل في ٢٠٠٤/٤/١٧ بقصف جوي صهيوني.
- ولم يكن هو آخر الشهداء، بل استمر نزيف الدماء الطاهرة على الأراضي العربية ليبقى شاهداً على صمود جيل عربي يأبى الخضوع والاستسلام إلا أن تتحرر كل الأراضي العربية من المغتصب الغادر و لو كان ذلك يتطلب عشرات السنين و آلاف من الشهداء.

قادة الإرهاب

وفي مقابلة نادرة جاء على لسان رئيس جهاز "آمان" السابق اللواء (أهارون ياريف): "إن كبار القادة السياسيين في تل أبيب ابتعدوا عن الاعتراف عن العديد من العمليات التي كان الموساد ينفذها في أوروبا أو في قارات أخرى في العالم"، وفي هذه المقابلة التي أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية في العام ١٩٩٣ أكد (ياريف) أنه كان يتلقى أوامره مباشرة في سنوات السبعينات الأولى من رئاسة الوزراء آنذاك (غولدا مائير)، التي أعطت أوامرها الجائرة بملاحقة واغتيال قادة فصائل المقاومة الفلسطينية أينما وجدوا، وحسب (ياريف)؛ فإن الشخصيات الفلسطينية المستهدفة كانت منتقاة بدقة وأبوح للموساد استعمال الأساليب التي يراها مناسبة.

في العام ١٩٧٢ اغتال الموساد القائد الفلسطيني (غسان كنفاني) أحد أهم القياديين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي العام ١٩٧٣ نفذت قوة كوماندوز إسرائيلية عملية اغتيال ثلاثة من القادة الفلسطينيين، هم: أبو يوسف النجار، وكمال عدوان، وكمال ناصر. وفي كانون الأول من العام ١٩٧٥ اغتال الموساد (محمود الهمشري) مؤسس قوة الـ١٧ الفلسطينية، وقد جرت العملية في باريس باستخدام عبوة متفجرة وضعت في هاتف بيته.

وفي عام ١٩٧٣ وتحديدًا في تموز، اغتال الموساد المسؤول الفلسطيني في حركة فتح (محمد بوديا) من خلال تفجير سيارته التي كان هم بقيادتها. وفي شباط من العام ١٩٧٩ استطاع الموساد اغتيال (أبي حسن سلامة) قائد قوة الـ"١٧" في بيروت، وعملية الاغتيال تمت بتفجير عبوة متفجرة بالقرب من سيارته عبر جهاز لاسلكي.

بشاعة صهيونية

واستمراراً في سياسة القتل والتصفية اغتالت وحدة كوماندوز المسؤول الفلسطيني (أبو جهاد) في نيسان من العام ١٩٨٨، وذلك في العاصمة التونسية، وقد أطلق المهاجمون ٧٠ رصاصة على أبي جهاد للتأكد من مصرعه.

وفي آب ١٩٨٩ أقدمت إسرائيل على خطف الشيخ (عبد الكريم عبيد) من بلده "جبشيت" في جنوب لبنان.

وفي آذار من العام ١٩٩٠ اغتال الموساد العالم الكندي (جارلند بول) في شقته في بروكسل بحجة التعاون مع العراق في تطوير المدفع العراقي العملاق.

وفي شباط من العام ١٩٩٢ اغتالت طائرات الأباتشي الإسرائيلية الأمين العام لحزب الله السيد (عباس الموسوي) مع زوجته وابنهما.

وفي نيسان ١٩٩٤ خطفت مجموعة كوماندوز صهيونية المسؤول في "المقاومة المؤمنة" الحاج (مصطفى الديراني) من بلده قصرنبا في البقاع اللبناني.

وفي تشرين الأول من العام ١٩٩٥ اغتال الموساد الإسرائيلي أمين عام حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الدكتور (فتحي الشقاقي) في مالطا لدى عودته من زيارة لليبيا، وقد نفذت عملية الاغتيال عبر عميل إسرائيلي كان يستقل دراجة نارية، وأطلق عميل الموساد النار على رأس الشقاقي، فيما كان عميل آخر يقود الدراجة ذاتها.

وفي كانون الثاني من العام ١٩٩٦ اغتالت إسرائيل القائد الفلسطيني في حركة "حماس" (يحيى عياش) في منطقة غزة، وتم وضع مادة متفجرة في هاتفه النقال، وأكدت وكالات أنباء أجنبية آنذاك أن جهاز الـ"شبابك" يتحمل مسؤولية العملية تلك.

وفي أيلول ١٩٩٨، حاول الموساد اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" (خالد مشعل)، اعتماداً على مادة سامة أدخلت في جسمه، إلا أن هذه العملية فشلت، وتم اعتقال المنفذين في الأردن. ومع انطلاق انتفاضة الأقصى اعترفت إسرائيل رسمياً بانتهاج هذه السياسة إثر العملية التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي عندما أطلقت طائرة مروحية ثلاثة صواريخ تجاه سيارة الشهيد (حسين عبيات)، بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠٠، مما أدى لمقتله.

البرتوكول السادس عشر

رغبة في تدمير أي نوع من المشروعات الجمعية غير مشروعنا - سنبيد العمل الجمعي في مرحلته التمهيدية أي أننا سنغير الجامعات، ونعيد إنشائها حسب خططنا الخاصة. وسيكون رؤساء **Heads** الجامعات وأساتذتها مُعدين إعداداً خاصاً وسيلته برنامج عمل سري مُتقن سيُهذبون ويشكلون بحسبه، ولن يستطيعوا الإنحراف عنه بغير عقاب. وسيرشحون بعناية بالغة، ويكون معتمدين كل الاعتماد على الحكومة **Gouvernement** وسنحذف من فهرسنا **Syllabus** كل تعاليم القانون المدني مثله في ذلك مثل أي موضوع سياسي آخر. ولن يختار لتعلم هذه العلوم إلا رجال قليل من بين المدرسين، لمواهبهم الممتازة. ولن يسمح للجامعات أن تخرج للعالم فتياناً خضر الشباب ذوي أفكار عن الإصلاحات الدستورية الجديدة، كأنما هذه الإصلاحات مهازل **comedies** أو مأس **Tragedies**، ولن يسمح للجامعات أيضاً أن تخرج فتياناً ذوي اهتمام من أنفسهم بالمسائل السياسية التي لا يستطيع ولو آباؤهم أن يفهموها. إن المعرفة الخاطئة للسياسية بين أكاداس الناس هي منبع الأفكار الطوباوية **Utopian ideas** وهي التي تجعلهم رعايا فاسدين. وهذا ما تستطيعون أن تروه بأنفسكم في النظام التربوي للأمين (غير اليهود). وعلينا أن نقدم كل هذه المبادئ في نظامهم التربوي، كي يتمكن من تحطيم بنيانهم الاجتماعي بنجاح كما قد فعلنا. وحين نستحوذ على السلطة سنبعد من برامج التربية كل المواد التي يمكن أن تمسخ **upset** عقول الشباب وسنصنع منهم أطفالاً طبعين يحبون حاكمهم، ويتبنون في شخصه الدعامة الرئيسية للسلام والمصلحة العامة.

وسنتقدم بدراسة مشكلات المستقبل بدلاً من الكلاسيكات **Classics** وبدراسة التاريخ القديم الذي يشتمل على مثل **Examples** سيئة أكثر من اشماله على مثل حسنة وسنطمس في ذاكرة الإنسان العصور الماضية التي قد تكون شؤماً علينا، ولا نترك إلا الحقائق التي ستظهر أخطاء الحكومات في ألوان قائمة فاضحة. وتكون في مقدمة برنامجنا التربوي الموضوعات التي تعني بمشكلات الحياة العملية،

والتنظيم الاجتماعي. وتصرفات كل إنسان مع غيره، وكذلك الخطب التي تشن الغارة على النماذج الأنانية السيئة التي تعدي وتسبب الشر، وكل ما يشبهها من المسائل الأخرى ذات الطابع الفطري. هذه البرامج ستكون مرتبة بخاصة للطبقات والطوائف المختلفة، وسيبقى تعليمها منفصلاً بعضها عن بعض بدقة.

وإنه لأعظم خطورة أن نحرص على هذا النظام ذاته. وسيفرض على كل طبقة أو فئة أن تتعلم منفصلة حسب مركزها وعملها الخاصين. إن العبقرية العارضة **chance** قد عرفت دائماً وستعرف دائماً كيف تنفذ إلى طبقة أعلى، ولكن من أجل هذا العرض الإستثنائي تماماً لا يلي أن نخلط بين الطوائف المختلفة، ولا أن نسمح لمثل هؤلاء الرجال بالتنفذ إلى المراتب العليا، لا لسبب إلا أنهم يستطيعون أن يحتلوا مراكز من ولدوا ليمأواها وأنتم تعرفون بأنفسكم كيف كان هذا الأمر شؤماً على الأمميين إذ رضخوا للفكرة ذات الحماقة المطلقة القاضية بعدم التفرقة بين الطبقات الاجتماعية.

ولكي ينال ملكنا مكانة وطيدة في قلوب رعاياه، يتحتم أثناء حكمه أن تتعلم الأمة، سواء في المدارس والأماكن العامة أهمية نشاطه وفائدة مشروعاته.

إننا سنمحو كل أنواع التعليم الخاص. وفي أيام العطلات سيكون للطلاب وآبائهم الحق في حضور اجتماعات في كلياتهم كما لو كانت هذه الكليات أندية.

وسيلقي الأساتذة في هذه الاجتماعات أحاديث تبدوا كأنها خطب حرة في مسائل معاملات الناس بعضهم بعضاً، وفي القوانين وفي أخطاء الفهم التي هي على العموم نتيجة تصور زائف خاطئ لمركز الناس الاجتماعي. وأخيراً سيعطون دروساً في النظريات الفلسفية الجديدة التي لم تنشر بعد على عالم، هذه النظريات ستجعلها عقائد للإيمان، متخذين منها مستنداً **Stepping - Stone** على صدق إيماننا وديانتنا.

وحينما أنتهي من رحلتكم خلال برنامجنا كله - وبذلك سنكون قد فرغنا من مناقشة كل خططا في الحاضر والمستقبل - عندئذ سأتلوا عليكم خطة تلك النظريات الفلسفية الجديدة. ونحن نعرف من تجارب قرون كثيرة أن الرجال يعيشون ويهدون بأفكار، وأن الشعب إنما يلقت هذه الأفكار عن طريق التربية التي تمد الرجال في كل العصور بالنتيجة

ذاتها ، ولكن بوسائل مختلفة ضرورية. وأنا بالتربية النظامية سنراقب ما قد بقي من ذلك الإستقلال الفكري الذي نستفله استغلالاً تاماً لغايتنا الخاصة منذ زمان مضى. ولقد وضعنا من قبل نظام إخضاع عقول الناس بما يسمى نظام التربية البرهانية **Demonstrative education** (التعليم بالنظر) الذي فرض فيه أن يجعل الأممين غير قادرين على التفكير باستقلال وبذلك سينتظرون كالحوانات الطيعة برهاناً على كل فكرة قبل أن يتمسكوا بها. وأن واحداً من أحسن وكلائنا في فرنسا وهو بوروي **Bouroy**: واضع النظام الحديد للتربية البرهانية.

في الرابع والعشرين من يناير عام ١٩٨٠ قرأت تصريحاً لمسئول في الخارجية البريطانية يقول فيه أن سلطات بلاده تُراجع الإجراءات المتعلقة بدراسة الطلبة الأجانب للمواد الحساسة في الجامعات البريطانية .. والمقصود بـ"المواد الحساسة" الهندسة النووية وتكنولوجيا الصواريخ والدفع النفاث والتقنيات الكيميائية والجرثومية الذي يمكن أن تستفيد منها "الدول الخطيرة" .. وهذا التصريح (الذي ورد في صحيفة الشرق الأوسط / ص ١١) يأتي كجزء من الحصار العلمي والتقني الموجة ضد إيران ودول عربية مهمة في المنطقة. وهو لا يختلف في هدفه النهائي عن القانون الشهير الذي أقره مجلس النواب الأمريكي عام ٢٠٠٢ بخصوص حظر أو تشديد الرقابة على بعض التخصصات التي يدرسها طلاب سبع دول أجنبية (أربع منها عربية)! ويعد هذا القانون تأصيلاً للمهام المناطة بـ(لجنة المتابعة الأكاديمية) التي تم إنشائها بعد تفجيرات نيويورك لمنع طلاب بعض الدول من دراسة التخصصات الحساسة مثل تكنولوجيا الصواريخ والفيزياء الذرية وأنظمة التوجيه وأشعة الليزر والسبائك المتقدمة ... وأذكر حينها أن أحد الطلاب العرب أخبرني بأنه أصبح من المعتاد ان يطلب من بعض الطلاب الأجانب مغادرة القاعة - أو المختبر - حين يتعلق الأمر بالتقنيات العسكرية الرائدة! وغني عن القول أن الحكومات الغربية تحاول (من خلال هذا الحصار الأكاديمي) الحد من تسرب العلوم والتقنيات المتقدمة إلى الدول المارقة - حسب مفهومها. وهي بهذا القانون " تقنن" عادة قديمة بدأت مع قيام الثورة الكوبية حين منعت أمريكا الطلاب الكوبيين من دراسة التخصصات العسكرية الحساسة.. كما تكررت نفس المعاملة

مع الطلبة الليبيين حين سرت في الثمانينات "حمى القذافي" وسعيه لإمتلاك قبلة نووية. ثم توسعت القائمة بعد ذلك لتشمل طلبة إيران وكوريا الشمالية ولبنان وسوريا...!! وكانت واشنطن قد تطوعت (بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات) بدفع رواتب علماء الذرة الروس خوفاً من هجرتهم إلى الدول العربية؛ كما حرصت على شراء التقنيات الروسية المنسية أو المجمدة خوفاً من تسربها إلى دول المنطقة (.. وكان أمورا كهذه تشغل بالنا!)... المعضلة الأخلاقية - التي تقع فيها بعض الدول المتقدمة - هي حين يتفوق أحد الطلاب "المشبهين" رغم كل عوامل الحصار الأكاديمي .. فحين تتأكد من تفوق أحد هؤلاء تأمل أولاً أن يتكفل مجتمعها المترف بإقناعه للبقاء .. ثم تتدخل بطريقة غير مباشرة لدعوته للعمل في إحدى المؤسسات الحكومية أو الشركات المتعاقدة مع وزارة الدفاع.. أما الخطوة الثالثة فقد تتضمن اتخاذ "إجراءات استثنائية قاسية" لمنع عودته إلى بلاده نهائياً ... فحسب نظرية المؤامرة يتم سجن أو اغتيال كل من يرفض البقاء بحيث يبدو الأمر كحادث عرضي. وحتى اليوم ما تزال مصر تتذكر بأسى اغتيال عالمة الذرة سميرة موسى التي نالت درجة الدكتوراة في الفيزياء الذرية وأُغتيلت بسبب إصرارها على العودة لمصر وقيدت القضية ضد مجهول... ونفس المأساة تكررت مع عالم عربي آخر يدعى سمير نجيب كان متفوقاً في علوم الذرة وعمل في أمريكا لفترة طويلة قبل أن يقرر العودة فجأة فأُغتيل قبل سفره بيوم واحد .. وهناك أيضاً عالم الفيزياء سعيد بدير الذي رفض البقاء في ألمانيا وأمريكا فألقى من شرفة منزله (من قبل رجل مجهول) بعد وصوله للأسكندرية بيومين فقط.. وسواء صدقنا فرضية قتل النوابغ أم لا ، المؤكد حالياً ظهور توجه رسمي في بريطانيا وأمريكا لمنع تصدير العلوم الحساسة لدول تراها "إرهابية" أو غير جديرة بالثقة! وهنا نتذكر ما حدث ويحدث لطلبة العرب (ولست أعتقد أن آخرهم طالب الدكتوراه السعودي) "حميدان التركي" الذي مازال قابع في سجون أمريكا لتميزه وكيف لُفق له اتهامات واهية ليحكم عليه بالسجن مدى الحياة ما لم يعترف بتلك الاتهامات ليكتف ب ٢٥ سنة.

مكسيم جوركي: (لكل عظيم ميتة تليق به)

قال مكسيم جوركي: «لكل عظيم ميتة تليق به»... كانت معظم الأسماء التي نطرحها هي أسماء عظماء كل في موقعه.. كل شخص منهم مات بطريقة درامية.. وكان للموساد الإسرائيلي اليد الطولى في قتلهم.